الفصل الثانى:منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

١- مقدمة : الدوافع والمبررات والخطوات

٢- التعريف والأهداف والمرجعية القانونية

٣- البرنامج التنفيذى ،والهيكل التنظيمى

٤- آلية المتابعة والتنفيذ

٥- الأهداف والنتائج

٦- الفرص

٧- التحديات والصعوبات

١-مقدمة : الدوافع والمبررات والخطوات

إن التطورات الاقتصادية والسياسية التى اجتاحت العالم عموماً فرضت على الدول العربية ضرورة الاهتمام بالعمل على تقاربها وتجمعها ضمن صيغة من الصيغ أو إطار من الأطر الاقتصادية التى تمكنها من مسايرة النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى بدأ فرض نفسه من خلال أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية التى جاءت تتويجاً لجولة أوروجواى حيث تم وضع مبادئ الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتى تستهدف إيجاد نظام عالمى لتنظيم التبادل التجارى وفق قانون الحرية التجارية ، وتزايد إحساس الدول العربية بأن عليها عاجلاً أو آجلاً الانضمام إلى هذه الاتفاقية ، وقد أصبح مسلماً به أنه سيفرض عليها من الخارج أن تجتمع فيما بينها فى ظل شروط قاسية ، وإهدار كل منها لفرصة التخفيف من هذه الآثار ، فى حين ستدفع ثمناً باهظاً إذا حاولت الأنعزال والبقاء خارج منظمة التجارة العالمية التى ستكون ملزمة لأى طرف ينضم إليها بتطبيق كافة الاتفاقيات المتعلقة بتنظيم التجارة العالمية ومن ضمنها :

- إزالة أو تخفيض معدلات التعريفة الجمركية .
- تخفيض دعم الصادرات تدريجيا وصولاً لإلغائه .
- تحويل كافة الإجراءات الحمائية (القيود غير الجمركية – الرسوم والضرائب.) الى رسوم جمركية واضحة متفق عليها .
- فتح الأسواق أمام السلع والخدمات المستوردة ، ومعاملتها معاملة السلع والخدمات الوطنية من حيث الرسوم والمواصفات .

*إنهاء العمل بنظام " الدولة ذات الأفضلية " الممنوح بموجب الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف .

ولقد أدركت الدول العربية أن سعيها للاندماج فى الاقتصاد العالمى هو ضرورة حتمية للازدهار والتقدم الاقتصادى وإلا ستجد نفسها خارج هذا النظام فى عزلة ، وأن هذا النظام يتطلب منها العمل على محورين :

أولاً : على الصعيد المحلى (لكل دولة على حدة)

* تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التى تهدف الى تحقيق الانتاج والتنافسية ، والإسراع فى تحرير التجارة الخارجية ، والغاء إجراءات الدعم والحماية الجمركية والادارية ، وتطبيق مبدأ الشفافية والتوافق مع متطلبات اتفاقية الجات على كافة القوانين المتعلقة بالأمور المنظمة لعمليات التجارة الخارجية من تصدير واستيراد واستثمار وحقوق ملكية .

* توجيه وتأهيل نشاط القطاع الخاص نحو الصناعات التصديرية التى تحقق شروط الكفاءة الاقتصادية ومعايير الجودة ، والتخفيف التدريجى من التركيزعلى الصناعات الإحلالية .

* التخلص من بيروقراطية القطاع العام السائدة فى العديد من الدول العربية .

* اتباع سياسات فعالة فى التسويق ، وتعزيز مصادر تمويل وضمان الصادرات

ثنياً : على الصعيد العربى المشترك

أدركت الدول العربية أن تعاونها المشترك هو وحده الكفيل للاستفادة من مزايا النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وتقليص الآثار السلبية التى سوف تواجهها كل دولة تحاول انفراد

الدخول اليه ٠٠ وقد أدركت للدول العربية أن من مصلحتها أن تنطوى تحت إطار منطقة تجارة حرة مما يسهل عليها الانضمام الى منظمة التجارة العالمية على أساس كتلة واحدة ، والتفاوض على شروط أفضل لفتح الأسواق الأجنبية أمام صادراتها ، وبالعكس ٠ وسوف يظل بمقدورها أن تقدم الدعم لصناعتها الناشئة التى تعنى بتوفير متطلبات السوق المحلية أو العربية دون وجوب تطبيق ذلك على غيرها من أعضاء منظمة التجارة العالمية ٠٠٠ وللأهمية الاقتصادية لمشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وللتأثير الكبير المتوقع منه على الأوضاع الاقتصادية للدول العربية فى ظل التحديات الجديدة لمتطلبات الاندماج بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، فإنه لاخيار أمام الدول العربية إلا أن تسعى بكل جهودها من أجل إنجاح هذا المشروع تحقيقاً لمصالحها القطرية والعربية المشتركة حيث تساعد منطقة التجارة الحرة العربية على (١) جذب الأستثمارات من خارج المنطقة للمساهمة على الأستقرار داخل المنطقة بهدف تفادى الحوادث الجديدة أو الإستفادة من الفرص المتاحة فى السوق الإقليمى الموسع (٢) زيادة التدفق الاستثمارى للدول العربية التى عليها إدراك فوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة والبعد التنموى لها وفوائدها فى نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ، بالإضافة إلى أهمية وضع نظم للحوافز لتشجيع التدفق الاستثمارى وتحديد أطر تشريعية للمنافسة فى الأسواق وتوحيد المعاملات الضريبية ، ووضع قواعد ثابته لتسهيل تحويل الأموال ، وتسوية المنازعات ، وضرورة توفير الشفافية والإفصاح باعتبارها أموراً يجب على الدول المستقبلة للإستثمار مراعاتها لأنها تمثل ضمانات للمستثمرين ٠

٢ -التعريف والأهداف والمرجعية القانونية

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هى إتفاق متعدد الأطراف تهدف الى الوصول الى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطنى ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة (١٠ سنوات) وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة ١٠% سنوياً على

(٣) قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم(١٣١٧د.ع.٥٩) بتاريخ١٩٩٧/٢/١٩ والذى نص على :-

أ- الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات إبتداءاً من ١٩٩٨/١/١ ٠

ب- الموافقة على البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية فى صيغته المرفقة ٠

ج- تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الملائمة ، وتطوير عمل ومهام الإدارة العامة للشئون الإقتصادية بما يتوائم وتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى٠

د- تدعى اللجان المكلفة والمنصوص عليها فى البرنامج ، الى مباشرة مهامها وتضع برامجها التنفيذية والزمنية من أجل تحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى موعدها المقرر ، وتعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٠

هـ- تكليف المنظمات العربية المتخصصة ، والمؤسسات المالية العربية المشتركة ، والاتحادات العربية كل فى مجال اختصاصه متابعة تنفيذ هذا القرار ، والعمل على تطوير نظمها ومهامها بما يتوائم وتحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٠

و-تكليف الأمانة العامة بترتيب إعداد دراسة وافية عن المناطق الحرة القائمة فى الدول العربية ، وعرضها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى قبل نهاية عام ١٩٩٨ لإتخاذ قرار بشأن معاملة منتجاتها فى إطار البرنامج التنفيذى ٠

ز- دعوة اللجنة السداسية الوزارية بمواصلة أعمالها خلال المراحل الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذى لمعالجة أية عقبات تعترض تطبيقه ٠

٣- البرنامج التنفيذى ، والهيكل التنظيمى .

ويمثل البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صيغة توافقية لبرنامج عمل بين الدول الأطراف فى المنطقة ، وتلتزم بتنفيذه وفق الأحكام الواردة فيه ، ووفق القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى بشأن تطبيق أحكامه .

ويتمثل الهيكل التنظيمى لأجهزة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يلى :-

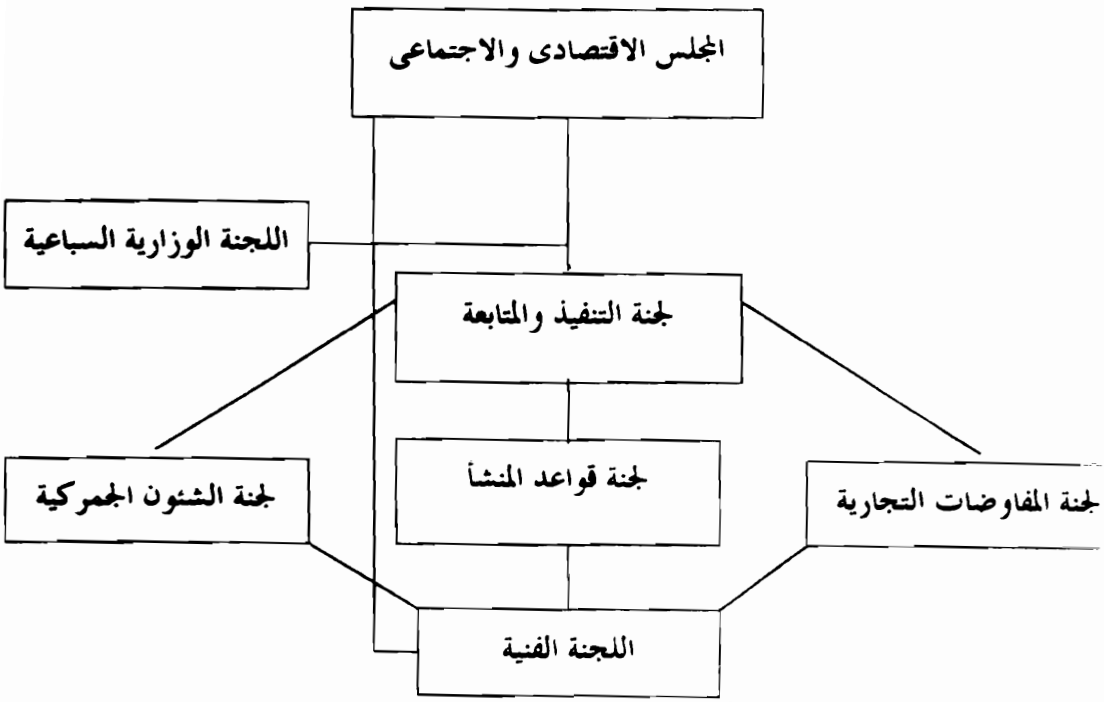

المجلس الاقتصادى والاجتماعى

اللجنة الوزارية السباعية

لجنة التنفيذ والمتابعة

لجنة المفاوضات التجارية – لجنة قواعد المنشأ – لجنة الشئون الجمركية – اللجنة الفنية

ويوضح الهيكل التنظيمى عاليه آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات والتى تتكون من الأجهزة التالية :-

(١) **جهاز الإشراف : وهو المجلس الاقتصادى والاجتماعى** الذى يعمل تحت إشرافه كافة الأجهزة التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٠

(٢) **الأجهزة التنفيذية** : وتتكون من :

أ- **لجنة التنفيذ والمتابعة** : وهى بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ، ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات ، وتتخذ قراراتها بأغلبية الثلثين وتكون نافذة على كافة الدول الأطراف. كذلك تقوم لجنة التنفيذ والمتابعة بمهمة لجنة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج ، ولها الأستعانة بخبراء عرب فى التجارة الدولية وكذا تشكيل لجان تحكيم من خبراء أو قضاة أو محكمين ٠

ب- **لجنة المفاوضات التجارية** : وتتولى تصفية القيود غير الجمركية ومتابعة تطبيقها فى الدول الأطراف ٠

ج- **لجنة قواعد المنشأ**: وتتولى وضع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية ٠

د- **اللجنة الجمركية** : وتهتم بالقضايا الجمركية المرتبطة بتطبيق البرنامج ٠

هـ- **اللجان المؤقته وفرق العمل** : يساعد لجنة التنفيذ والمتابعة لجان خبراء مؤقته وفرق عمل حسب الأختصاص مثل : فريق عمل الرزنامة الزراعية ، واللجنة الفنية لتصنيف السلع الزراعية ٠

و - **الأمانة الفنية**:وتتولى القيام بمهامها **الإدارة العامة للشئون الاقتصادية وهى تقوم بما يلى :**

إعداد مشاريع جداول الأعمال – إعداد تقرير سنوى عن سير التجارة بين الدول الأطراف – التعاون مع المنظمات العربية والمؤسسات المالية العربية – التعاون مع الأتحادات العربية من القطاع الخاص – تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية باستخدام شيكات الاتصال العربية والدولية ، وتكوين قاعدة للمعلومات الاقتصادية والإحصائية الجمركية .

٤ - آلية المتابعة والتنفيذ

(١) **اللجان التنفيذية** : اعتمد المجلس الاقتصادى والاجتماعى على آلية اللجان التى يمنحها بعض صلاحياته بما فى ذلك سلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأطراف ، مع تكثيف عمل هذه اللجان وزيادة فاعليتها ومشاركة الدول الأطراف فيها ، حيث تعقد كل من لجنة التنفيذ والمتابعة ، ولجنة المفاوضات التجارية أربعة اجتماعات سنوياً لمتابعة التنفيذ فى الدول الأعضاء .

(٢) **اللجان الفنية المؤقتة وفرق العمل** : حيث يمكن للمجلس واللجان التنفيذية تشكيل لجان فنية مؤقتة وفرق عمل من الخبراء لبحث موضوع متخصص معين يتطلب خبرات متخصصة فى الموضوع مجال البحث .

(٣) **مشاركة المجالس الوزارية المتخصصة** : فى متابعة التنفيذ (مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة ، مجلس وزراء النقل ، مجلس وزراء الاتصالات العرب ، مجلس وزراء الكهرباء ، مجلس وزراء الداخلية العرب)

(٤) **مشاركة المؤسسات المالية العربية** فى متابعة التنفيذ(صندوق النقد العربى ، والمؤسسات العربية لضمان الاستثمار ، وبرنامج تمويل التجارة العربية) **والمنظمات العربية المتخصصة** (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية)

(٥) **تقرير القطاع الخاص** : حيث يقدم القطاع الخاص (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية) تقريراً دورياً الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة التنفيذ والمتابعة يبين فيه وجهة نظر القطاع الخاص فى مدى التزام الدول الأطراف بتنفيذ أحكام البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٠

(٦) **متابعة التنفيذ محوراً لأعمال دورات المجلس الاقتصادى والاجتماعى** : حيث اتخذ المجلس قراراً يجعل موضوع متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى محوراً لكل دوراته الى أن يتم التطبيق النهائى ، مع نهاية السنة العاشرة من التطبيق ، وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٠

(٧) وكما سبق أن ذكرنا فقد فوض المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجنة التنفيذ والمتابعة القيام بمهام **فض المنازعات** الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذى ، كما يمكن الرجوع الى محكمة الاستثمار العربية لفض المنازعات التجارية الناشئة عن تطبيق أحكام البرنامج التنفيذى واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ٠٠كذلك تم تكليف الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بمهام **الأمانة الفنية** لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع تقديم الدعم للإدارة من حيث الكادر الفنى وإقامة قواعد المعلومات الجمركية والتجارية ٠ وتساعد الأمانة الفنية فى أداء مهامها المنظمات العربية المتخصصة ، والمؤسسات المالية العربية ، والاتحاد العام للغرف العربية ٠٠ وقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء فى المنطقة حتى أكتوبر ١٩٩٩

أربع عشرة دولة . وقد انضمت الدول العربية الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال شهور السنة الاولى من بدء تنفيذ البرنامج التنفيذى ، أى أنها حرصت على الأنضمام عام ١٩٩٨ ، ويعود ذلك الى العوامل الآتية :

(١)الرغبة فى الانضمام الى تكتل إقليمى عربى يحفظ للدول العربية مصالحها الاقتصادية ويمكنها من التعامل مع التغييرات فى نظام التجارة العالمى .

(٢) ان الانضمام منذ السنة الأولى يسهل عليها الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء . وكما هو معروف ، فإن الدولة التى تتأخر بالأنضمام الى السنوات اللاحقة سيكون عليها الالتزام بالمستوى الذى وصلته الدول الأعضاء فى تحرير تبادل السلع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل .

(٣) الاستفادة منذ البداية من السوق العربية الواسعة ، والاستفادة من ميزة المنافسة بشكل متدرج (التخفيض الجمركى ١٠% سنوياً) مع المنتجات العربية المماثلة فى السوق المحلى والسوق العربية التى تجمع الدول الأعضاء فى المنطقة . وهذا التدرج فى المنافسة يعطى شركات الإنتاج الزراعى والصناعى فرصة التكيف وفق المزايا النسبية .

وقد أقر البرنامج التنفيذى مبدأ التشاور بين الدول الأطراف فى عدد من النشاطات الاقتصادية ذات الارتباط بالمعاملات التجارية من الممكن أن تؤثرو/ أو تتأثر بتطبيق الاتفاقية وتشمل : الخدمات وخاصة المرتبطة بالتجارة – التعاون التكنولوجى والبحث العلمى – تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية – حماية حقوق الملكية الفكرية ، مما يساعد على تدارك أوجه الخلاف فى بدايتها مع تحقيق قدر من المرونة فى تطبيق أحكام البرنامج ، ويمهد لمزيد من التنسيق والتكامل بين اقتصاديات الدول الأعضاء فى المدبين المتوسط والطويل .

وتجدر الإشارة الى انه تتوفر للبرنامج من المقومات ما يسمح له أن يحقق نصيباً أكبر من النجاح بالمقارنة بمحاولات التعاون الاقتصادى العربى السابقة والتى تمت فى إطار جامعة الدول العربية ، إذا ما تم الالتزام الكامل ببنوده من جانب الدول الأعضاء ، وذلك نظراً للظروف والاعتبارات التالية :

١- سمح البرنامج للدول العربية الأطراف أن ترتبط باتفاقيات للتجارة الحرة على أسس ثنائية أو متعددة الأطراف ، سواءاً ما اقتصر منها على الدول العربية فقط أو ما أمتد ليشمل كذلك دولاً غير عربية كالاتحاد الأوروبى أو الكوميسا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى راعت الاتفاقية عدم المساس أو عرقلة جهود إقليمية قائمة تسير فى الاتجاه ذاته مثل جهود مجلس التعاون الخليجى لدعم التبادل التجارى بين الدول الأعضاء فيه وتحقيق الاتحاد الجمركى لدول الخليج ٠

٢- يحقق البرنامج للدول العربية الاستفادة من الاستثناء الذى تقرره اتفاقية " الجات " للتكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة والمتعلق " بشرط الدول الأولى بالرعاية " وذلك إذا تم إقامة منطقة التجارة الحرة العربية خلال الفترة الزمنية التى حددتها اتفاقية " الجات" ومدتها عشر سنوات ٠

٣- راعى البرنامج عند تحديد مفهوم المنتج الوطنى وقواعد التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية طبيعة الهياكل الإنتاجية للدول العربية ومدى اعتمادها على الاستيراد من الخارج فى توفير بعض مكونات الصناعات القائمة وخاصة ما تعلق منها بالصناعات ذات التكنولوجيات المعقدة بهدف إقرار نسب واقعية للمكونات الوطنية فى المنتج النهائى لتطبيق قواعد الإعفاء عليها ، مع إقرار آليات واضحة للمراجعة الدورية لقوائم السلع هذه بما يتناسب مع التطور التكنولوجى المتوقع للدول الأعضاء ، وبما يسمح لهذه الدول من تكييف

اقتصادياتها والانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل الأعفاء الجمركى فى إطار منطقة التجارة الحرة ، وذلك دون إهدار مبادئ الاستقرار فى قواعد المنطقة .

٤- التطورات الاقتصادية التى تمت فى غالبية الدول العربية فى العقد الأخير ، وخاصة ما تعلق منها بالإصلاحات النقدية وإقرار قابلية عملاتها للتحويل بشروط ودرجات متفاوتة ، الى جانب تطبيق برنامج الإصلاحات الهيكلية-وتوسيع دور القطاع الخاص ، وإقرار التشريعات الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مما يهيئ المناخ الاقتصادى العام فى هذه الدول لتفعيل اقتصاديات السوق وانسياب المعاملات المالية والتجارية .

٥- ساهم إنشاء عدة مؤسسات مالية عربية فى الفترة الأخيرة كبرنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربى وغيره فى توفير قدر اكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية وإمكانياتها وإتاحتها للمصدرين العرب ، وهو مالم يكن متوفراً بذات القدر من قبل ، مما ساهم فى عقد ملتقيات لرجال الأعمال العرب ، وزيادة مساهمة الشركات العربية فى المعارض التى تعقد فى دول المنطقة .

ويتعين التأكيد على أن **قطاع التجارة الخارجية** يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية فى الدول العربية ،حيث تبلغ نسبة التجارة الخارجية العربية الى الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٥٢% ، وهى تتجاوز هذه النسبة فى غالبية الدول العربية النفطية . هذا فى الوقت الذى لم تتجاوز فيه قيمة التجارة الخارجية العربية ٤% من التجارة العالمية الكلية ، وهى نسبة متواضعة بكافة المعايير .. ويقودنا المؤشران المتقدمان الى الحقائق التالية :

- أهمية قطاع التجارة فى النشاط الاقتصادى لهذه الدول ، والارتباط الكبير بين اقتصاديات الدول العربية وتطورات الأسواق العالمية ، وبالتالى حساسيتها الشديدة تجاه مؤشرات الأخيرة صعوداً وهبوطاً ، ومن ثم فإن مستقبل التنمية الاقتصادية ، واتجاه معدلات

النموالاقتصادى فى الدول العربية، يتوقفان على قدرة هذه الدول على التعامل مع التطورات الاقتصادية الدولية فى ظل معطيات تحرير التجارة العالمية واتجاهات العولمة ، مع ما تحمله من احتمالات فقدان بعض المنتجات العربية لأسواق قائمة ٠

● الحاجة الى توسيع القاعدة الانتاجية للدول العربية مجتمعة وتطوير بنيانها ، وبالتالى هياكل تجارتها الخارجية ، والحد من اعتمادها على صادرات المواد الأولية ، وهى المنتجات الأكثر تعرضاً لتقلبات الأسعار فى المدى القصير وتدهور معدل التبادل فى المدى الطويل ٠

● تواضع نسبة قيمة التجارة الخارجية العربية فى التجارة العالمية ، يؤكد الحاجة الى أهمية العمل على تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، لتجنب مزيد من التهميش لوضع الدول العربية فى الأقتصاد العالمى،وحماية مصالح الدول العربية فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية ٠

● إن فعالية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى زيادة حجم التبادل التجارى بين الدول العربية ، تتحدد فى النهاية من خلال تأثيرها على زيادة الحجم الكلى للتجارة الخارجية العربية وبالتالى زيادة نسبة التجارة الخارجية العربية فى التجارة العالمية أو على الأقل عدم تدهورها، ذلك أن الزيادة المتوقعة فى حجم هذا التبادل نتيجة مزايا وآليات منطقة التجارة الحرة ، يجب أن تحقق المفهوم الاقتصادى لتوسيع نطاق السوق على نحو ماسبق الإشارة إليه، وهو فى محصلته النهائية – زيادة الحجم الكلى للتجارة الخارجية للدول العربية وليس حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية فحسب ، وبالتالى الطاقات الإنتاجية والناتج المحلى الإجمالى ٠

٥-الأهداف والنتائج

وتبرز الأهداف والنتائج المستوحاة من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من التأكيد المتعاظم لأهمية مدخل التجارة فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى سعياً لإقامة سوق عربية مشتركة واسعة تتصهر فيها القيود والحدود ، ويمكن من خلالها توفير السلع والخدمات لجميع القطاعات المستهلكة فى الدول العربية بما يحقق زيادة تحرير التجارة العربية البينية بدلاً من التبعية التجارية ، وما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية بعيدة المدى حيث يمكن للتجارة العربية أن تقوم بدور المحرك للنمو لبقية القطاعات وقاطرة للإستثمار بحيث تصبح المنطقة العربية جاذبة للأستثمار العربى والأجنبى ، فضلاً عن نقل وتوطين التكنولوجيا ، والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم نظراً للوفورات المتولدة ، وارتفاع الكفاءة الإنتاجية ، وتوسيع حجم الإنتاج وبالتالى تحسين معدلات النمو الاقتصادى ، ودعم القدرة التنافسية للإنتاج العربى داخل وخارج السوق العربية ٠٠ ويتطلب تحقيق هذه المنطقة إنجاز المهام التالية : معالجة حالات الإغراق ،والاختلال فى ميزان المدفوعات – وضع برنامج سنوى لتخفيض الرسوم والضرائب المختلفة – وضع جدول المواسم الزراعية للدول العربية الأعضاء – إيجاد جهاز لفض النزاعات فيما بين الدول الأعضاء – العمل بشرط قواعد المنشأ والفترة الزمنية طبقاً لما يقرره المجلس الاقتصادى والاجتماعى بجامعة الدول العربية ٠

٦- الفـــــرص

ويتيح إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى ظل المتغيرات المستجدة على الساحتين الإقليمية والدولية العديد من الفرص فى ضوء اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية (١٩٨١) وتتمثل هذه الفرص فيما يلى :

• الاستفادة من الفرص التى يوفرهـــا النظام التجارى الدولى فى ظل اتفاقيات (الجات) و(منظمة التجارة العالمية) التى ستشرف على عالم اقتصادى يقوم على تحرير التجارة الدولية من القيود، والاعتماد على آلية السوق ، الأمر الذى يحفز الدول العربية الأعضاء بالمنطقة على الأهتمام بقطاعاتها التصديرية وتعزيز قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية وبما يمكن من الاستفادة من الاستثناءات الواردة فى تلك الاتفاقيات خاصة شرط الدولة الأولى بالرعاية للتجمعات الاقتصادية عموماً ، والمناطق التجارية الحرة خصوصاً .

• التقارب فى نظم إدارة الاقتصاديات العربية وتنفيذ معظمها برامج اصلاحات اقتصادية واسعة مما يساهم فى تهيئة المناخ الملائم لمشاركة كافة القطاعات فى برامج التنمية الشاملة بصورة فاعلة .

• وجود وإقامة العديد من المؤسسات المالية الداعمة لتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية مثل : برنامج تمويل التجارة العربية ، وبرنامج ضمان وائتمان الصادرات .

• التطور فى قطاع المعلومات التجارية وإتاحتها للمصدرين العرب مما يسهل مهمة التعرف على السوق العربية واحتياجاتها ، إضافة الى المعلومات التى توفرها نقاط التجارة الدولية الموجودة فى بعض الدول العربية .

• آلية المتابعة المستمرة والدقيقة التى حددها البرنامج التنفيذى .

٧- التحديات والصعوبات

ويثير إقامة المنطقة عدداً من التحديات للدول العربية الأعضاء وهى تسعى نحو تحقيق التكامل الاقتصادى العربى المنشود ،ويتمثل أهمها فيما يلى :

- ان منطقة التجارة الحرة العربية تمثل الحد الأدنى للأمال العربية نحو التكامل .

- ضعف عناصر التكامل الاقتصادى العربى حالياً مثل : ضعف التدفقات الاستثمارية العربية أو الأجنبية للمنطقة – ضعف دور القطاع الخاص فى تسيير التجارة وتنميتها وبالتالى عدم الأهتمام بمعايير الكفاءة والسوق – عدم وجود أسواق مالية عربية كفؤة ومتكاملة فضلاً عن تبعيتها للخارج – الخلل الهيكلى فى تكامل الموارد مما يعنى صعوبة تحقيق تكامل اقتصادى إقليمى عربى .

- إن هذه المنطقة لاتمثل المدخل الوحيد لتلافى سلبيات تحرير التجارة الدولية ، بل توجد مداخل أخرى مثل : التكامل الاقتصادى الإنتاجى أو على مستوى التكنولوجيا .

- بروز العامل السياسى ومساهمته فى ضعف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية نظراً لكونها نشأت أساساً فى اللجنة السياسية فى جامعة الدول العربية وليس فى المجلس الاقتصادى .

- غياب ضمان تعاون الدول العربية كوحدة واحدة مع العالم .

- غياب الدراسات لتقييم النتائج المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على مستوى الإنتاج أو الاستثمار على غرار الدراسات الجارية فى الدول المتقدمة .

ومن أهم الصعوبات التى تواجه المنطقة الحرة العربية هى القيود غير الجمركية التى تتميز عن غيرها بعدم الشفافية والوضوح ، وتعدد الجهات الإشرافية وكذا الاختبارات التى تخضع لها السلع الاستهلاكية مع وجود المختبرات فى مناطق متناثرة وبعيدة مما يضيع الكثير من الجهد والمال ، وحق الدول الأعضاء فى الأستثناء من إعفاء وارداتها من السلع الزراعية

فى مواسم إنتاجها ، وهو مايخرج مجموعة كبيرة من المنتجات التصديرية العربية من دائرة التحرير وطول مدة التنفيذ وضآلة شرائح الإعفاء الجمركى ٠

ومن المفارقات العجيبة ما يجعل المواطن العربى يقف بذهول أمام استعداد دولنا العربية لإتاحة الفرصة للشركات العالمية كى تدخل منتجاتها إلى أسواقنا فى الوقت الذى تحصن فيه حدودنا أمام الشركات العربية ، فالتبادل التجارى بين بلداننا يقلل من كلفة المنتجات العربية ويزيد قدرتها المالية والفنية وبالتالى التنافسية إذا ما استفادت من منطقة التجارة الحرة العربية ٠٠ ولقد أثبتت التجارب المحدودة فى مجال تحريرالتجارة بين الدول العربية أن زوال الحواجز يحدث قفزات إنتاجية نوعية وبالتالى زيادة حجم التجارة البينية وتنشيط الصناعات وتحديثها فى مواجهة المنافسة الخارجية ، وعلى الدول العربية دراسة تجاربها التكاملية السابقة وانتهاج أسلوب جديد فى اقتصاديات الانتاج الصناعى لقيام صناعات بمعايير اقتصادية وبمواصفات تتماشى مع المقتضيات المالية ، الأمر الذى يتطلب وضع سياسات استثمارية تتوافق مع تبنى الصناعات لوسائل جديدة تمكنها من المنافسة والوصول الى الأسواق الدولية وذلك من خلال التأكيد على إدارة الجودة الشاملة وتطبيق نظام المقاييس والمواصفات العالمية وتحسين طرق التعبئة والتغليف ٠